



بجود الله وقوته رسالة تشكيك موم

بالتنبيهات

بدار السلطنة كهو در عهد سايه فضل اله شاه سليمان

نصير الدين حيدر بادشاه

باو پد پاش در كنف لطف كرم كار

دوانست مطيع و حسيح مساعد ز مانيار

تتميم

اسوة المفسرين في تدويع الحقيقة العارف بالله

مولوي ولي الله

ابن حبيب الله صانها الله عن الآقا

نفر مائش

جامع معقول و متقول اقص فروع و اصول و اناني اسرار كرم

مولوي تواب علي جعل الله خواتمه بالخير

در سنة يكهزار و دوصد و پنجاه يك هجری بمولود علی بن محمد علیه السلام

در مطبع محمدی بنده رسول خان از دمنه مطبعی خان در قندهار در پنجاه و یکم شهر ربیع الثانی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وهب النفس النقية العالية لا ذكيا ولا صلوة
على رسوله سيد الانبياء وآله الاقيا واصحابه الاصفيا
وبعد فيقول العبد الراجي الى رحمة ربه القوي ولي الله ابن
حبيب الله الانصاري صانها الله عن شر كل غي وغي
ان هذا المبحث يبحث التشكيك في المليات بمبحث جليل
الشان قد بخر فيه العلماء الاعلام حتى صفوا فيه فانهم لم يزلوا
ولم يزلوا الى الحق شيئا واني مع قصور رايي قد انكشف على فضل
ربي هذا المبحث فجاذا الحق وزيهق الباطل فان الباطل كان زهوقا

فاردت ان احرز رسالته نور وفيها تحقيقات بدعيه ونجات
 لطيفه التي استنبطها من كلام صاحب التحقيق الفائق والشيخ
 الرايق غاير النظر حديد البصر حلال المعافه ريس المحققين مولانا نظام
 الملّه والدين السهالي قدس سره الغرير وما خطر ببالني من شهابهم
 واستقر عليه عرش التحقيق فخرتها بايجاز غير مغلط اطباء غير مغلطتها
 بالتبنيات كسرتها على مقدمه وثلاثه تبنيات وخاتمه فليكن ان
 تبذل جهدك في الاستكشاف ثم عليك الشكر والاعتراف وعلى الله التوكل
 وبالعصام مقدمه قالوا الكل المشكك هو ما يكون متفاوت
 الصدق على افراده وحصره اقسام التفاوت بالاستقرار في اربعة اقسام
 الاولى كلية والاولوية والاشدية والازديديه وعرفوا الاول بان يكون
 صدق الكل على بعض الافراد مطلقاً من صدقه على الآخر
 والثاني بان يكون صدقه على بعض من افراده ادلى
 من صدقه على الآخر واختلفوا في الثالث فقال الجمهور هو ان
 يكون صدق الكل على فردا كثر من صدقه على الآخر
 فذهب المحقق البدوي الى انه هو ان يكون صدقه على فرد

مؤلفه

بحيث يترى العقل مبعوثه اليهم امثال الاعمق عنه ويملك اليها
ولا يكون كل واحد منها متبائنا في الوجود ولا في الوضع الرابع
ايضا لك الان الامثال المترعة عنه غير مستبائنة اما في الوجود
كما في الكم المنفصل واما في الوضع كما في المتصل منه واما فيها كما في
المتصل بعد تحقق القسمة في الخارج ومختص بالكم بخلات الثلاث
فانه مختص بالكيف بما على مذهب المشائية واما الاستدلال فبعدة
نفس الاستدلال بكمال الحاجة في بعض الافراد دون الاخرى كما
قد يكون بكثر الصدق وقد يكون بالحق انزال امثال الاعمق
عنه وقد يكون لقيامها بنفسها واما في البحر لسي قوته
وان تحقق في الكم لسي شدة التشكيك عند فهم ثلثة اقسام في
الحقيقة لاندرج الازيدية تحت الاستدلال عند فهم قال العلامة
في شرح الاشراق ان المشائين زعموا ان الحرف لا يطلق الا
على الكم وهو ليس بشئ لان الحقائق لا يشي على الاطلاقات الحرفية
وما قيل انهم لما وجدوا انه لا يجوز ان يقال خطا استدلالية في
اللفظ حكوا بعدم قبول الخط استدلالية قوتهم لانه وان لم يطلق ذلك

منه

لكن يطلق است طولاً ومفهوماً الطول والخط واحد بل هذا الاستغنى
 في المعنى والذي يخطر بالبال واستقر عليه رأي رئيس المحققين ان
 النزاع لفظي تنبيهه اعلم انهم بعد اتفاقهم على جواز التشكيك
 باقسامه الاربعه المذكورة في العرضيات اختلفوا في جواز
 الذاتيات بالنسبة الى ما هي واثبات له فالاستدراكية الى
 الجواز والمباشرة الى نفيه واستدلوا على نفي الاولين باحتمال
 المجعولية الذاتية واستواء النسبة الذاتي الى كل هو ما ذاق له واما
 العرضيات فلا يفيض العقل عن جوازها فيها فتدبر وما قبل انهم
 ضرر وان حمل العوال على السوا قل بواسطة حملها على الاواسط و
 حملها عليها كما قال الشيخ الرئيس ان جسمية الانسان مجعولية ذلك
 اشتبه فيها بينهم ان معنى قولهم ان الذاتي لا يعمل لا يعمل الذات
 ولا با مر خارج عنه واما معلولية ذاتي آخر مثله فلا مضى لفتنه
 فمد فروع من وجهين اما اولها فيما صرح به رئيس المحققين من انهم حرموا
 ان جعل الجففس والفصل واحد وكذا جعل النفع وجعل الجففس والفصل
 فلا يصح كون الانسان جسماً مجعولية فكيف يصح معلولية شيوت

الذاتي بالذات واما عليه الذاتي المندمج في الراضوع وان لم يضر
الوجوب كما قيل لكن الضرورة محتسنة كيف فاما لعلم به بهت ان
ثبوت الذاتيات للشي من دون ان يتقدمها شيء ونسبة كل
منها الى الذات على السواء وكلام الرئيس ما دل بان حمل الادا
واسطة في الاثبات ولا مضائق فيه وكلامه في برهان الشفا
وان بنا في هذا التوجيه فانه نص على ان ثبوت العوالى بسبب
السؤال وان الثاني علة الاول ولكن ما ذكره آخر في توضيح لا يرجع
حاصله الا الى الواسطة في الاثبات ومن ههنا قد حجب من هذا
السؤال استفاض الدليل بما قالوا من ان الشيء ما لم يصير جسماً
لم يكن حيواناً وما لم يكن حيواناً لم يكن انساناً وباجل ثبوت السؤل
متوقف على ثبوت العوالى واجواب عنه من وجهين اما اولاً
فبان الشيخ في برهان الشفا مصرح بان العام اذ هو اعرف عند
العقل ومقدمات البرهان يجب ان يكون واضح فلا باس في
اثبات الماخص من الاعم الاعرف لذلك واما ثانياً فبان الشيخ
ايضاً ذكر في التوافق بين الكلامين بان الجسم بمعنى المادة مقدم

على وجود الحيوان كذلك واما الجسم بمعنى الجنس فليس لك مثل ثبوت
للانسان مستقفا من ثبوت الحيوان بذلك المعنى له أقول
ومن ههنا ظهر لك اندفاع ما ورد به بعض الاعاظم من ان الوجودات
في نسخ حقيقتها وتقرر هياتها محتاجة الى الجاعل ويمكن كون فردة
للاخر قد بين عندهم ان الشخص ليس الا حقيقة المنجزة في شئ من
الوجود فاذن الهية في نسخ حقيقتها على نفسها في نحو آخر ومصدق
حمل الهية والذاتي ليس الا نفس الحقيقة فصدق الهية والذاتي على فرد
لصحة قيامها على فرد آخر من دون واسطة في العوض هذا ما اردنا وذلك
ظاهرا ما عرفت من اشباع الجمعية الذاتية مطلقا ولو بالذات ابتدائية
آخر مثله فاعلم واما ثانيا فبان التشكيك المتع في الذاتيات انما هو
بالنسبة الى الافراد المتباينة وذلك حاصل واما الافراد الداخلة في
الاخر فلا نسلم استحالة فيها فاذنع ما قيل ان الاولوية ان قدرت
بان يكون مقتضى الذات في البعض غير مقتضاها في الاخر لم يخصص
التشكيك في الاربع بجواز ان يكون الاختلاف لوجود آخر كما
اذا كان ههنا لبعض وجها آخر وذا تبا البعض ههنا لآخر وجها

لبعض وجزء جزاء لا خالي غير ذلك من الاختلافات وان فسر
باعد الثلاثة المذكورة فبر عليه الحيوان مثلاً نوع بالنسبة الى الصحة
وجنس الانسان مثلاً فيختلف بالاولوية وكذا صدقة على الفرس اولى
من صدقة على هذا الفرس لان بواحدة صدقة على الفرس و
صدق الفرس عليه كذا صدقة على الانسان اولى من صدقة
على زيد مثلاً لانه بواحدة صدقة على الانسان وصدق الانسان
عليه وجه الاذفاق اختصار الشئ الثاني ولا يرد شي من النقوض
لان التشكيك انما هو بالنسبة الى الافراد الحقيقية المتباينة
ودون المحصية الاعتبارية والداخلية بعضها في بعض حتى
يرد ما ورد وما دهم ان العقل يحكم حكماً عاماً بان الدائري
لا يكون مقولاً بالتشكيك وتخصيص الافراد بالمتباينة بتخصيص
حكم عقلي فاسد كيف فان الاجزاء الغير المتباينة ليست
نسبها الى الذات على السوية ليستحيل التشكيك فيها فالقول
بتعميم الحكم العقلي تحكم ويمكن اجواب عنه باختصار الشئ
الاول لما قال سبيل المحققين قدس سره بان يقال ليس المراد

من الاقتضاء العلية بل المراد منه ان يكون ثبوت البعض بنفسه من
 افتقار الى شئ آخر سواء كان ذلك بالعلية كما في اللوازم المستندة
 الى الذات او لم يكن كما في استنباط الوجود الى الواجب تعالى
 فلا بد من كون الطبيعية المشككة بالنسبة الى اثنين خارجين كليهما
 او من احدهما والا يلزم ثبوتها للبعض بنفس ذاتها ولا خلاف في
 وكونه تبعا لبعض جزاء الا خالي غير ما ذكر لا يضرب لما نحن بصده
 فان المحضر استقرى لا عصى أقول فقد ظهر لك بالملينا عليك
 وحققا لك ان التشكيك يهدين المعنيين لا يجوز في الذاتيات و
 منازعة الاشتراقين في غير موضعه هذا ما ثبت عندي الآن
 لعل الله يحدث بعد ذلك امراتنبهه واما الثانيان فالمتأول
 استدلالا على نفيها لوجود كدرة غير صافية وحسنها وادقها
 صرح به العلامة التفناني في شرح المقاصد والتحقيق الدواني
 في حاشي شرح التجريد وهو ان الاشده والازيد اشكلا على ما
 عليه الا ضعف والافقص ام لا على الثاني يلزم عدم الفرق
 الاول فذلك الامر الزائد داخل في متهما ام لا على الاول يلزم

تنبه

الثاني ضرورة استلزام اختلاف الذاتيات اختلاف الذات
 وهي الثاني في يلزم التشكيك في الامر الخارج هفت وما قبله يجوز
 ان يكون لذات واحدة مراقب متفادته مترعة عنها من غير
 ان يكون امر خارج عنها وبحسب بعضها يكون اشد من نفسها في
 البعض الآخر الضعيفة ولا ينقض العقل عنه قد فوج بان الحداث
 التي بحسبها اشد مترعة عن تلك الذات حال كونها في مرتبة
 الاضعف نام لا على الاول لم يبق الفرق وعلى الثاني لم يبق مناط
 الانتزاع واعلم انه هنا ايرادا ذكرنا القوم ظاهريين
 ذكرنا مرجح اجوبتها على ما خطر بالبال بعضها يتعلق بالتعريف
 الاول للاخيرين وبعضها بالمعنى المنقول عن المحقق الدواني ولذا ذكر
 الاول ولا فاعلم ان منها انه لو كان الاشدة اكثرية صدق
 الكل على البعض بمجوزة الوهم من صدقة على الآخر فهو يمكن تحققة في
 الذاتي كيف لا فان الفرق الاشدة من السواد يمكن ان يخل الى
 سوادات امثال ما في الاضعف واكثر منها وعلى كل منها يصدق
 السواد وهذا هو الموجب لكثرة الصدق واجاب عنه المحققين

بان كثرة الصدق بهذا الوجه غير مفيدة اذا المصاديق بينها متعددة
 فكل الصدق والمنوع انما هو كثرة الصدق على فرد واحد كيف
 فانه لو كفى مثل ذلك لكان الانسان بالنسبة الى افراد الصا
 مشككا او صدق الانسان الصادق على عشرة اكثر من صدقه
 على واحد وهو لا يعقل في الذاتيات المتران السواد الالاشد
 لا يصدق عليه السواد با صدق كثيرة وذلك لان مشاهد صدقه
 عليه نفس شوبه وهذا بخلاف الاسود فان افراد هي الاجسام
 وهي لا يتكرر بتكرار السواد است بعد التحليل فمصدق الاسود الذي
 هو الجسم الاسود واحد فصدقه بواسطة صلوح السواد الالاشد
 القايم للتجسيم الى اكثر اكثر من صدقه على الجسم الواحد القايم بالسواد
 الضعيف ولو قال قائل ان الشك وان اندفع بهذه الضمانية
 عن التعريف المذكور الا انه يتوجه على الدليل المذكور بحجوزان بخار
 احد احتمال الالاشد على ما يشتمل عليه الاضعف وكونه مقبولا في
 وقولكم ان الالاشد والاضعف على هذا متباينان بالمهية مسلم
 ان الجسم ان الالاشد لا يكون من مهية الاضعف ولا مسلم

بطلانه بجواز ان يكون المشكك مهية جفسيه والاشد موالا ضعف
 نوعان مندرجان تحتها وهذا الاختلاف الواقع بينهما بالفصول
 المتوعدة بجوز ان يكون موجبا لاختلاف صدق المهية الجفسيه عليها
 وان اراد انه لا يكون من المهية المفروضة مشككا فممنوع وايضا
 يجوز ان يكون الاشد والاضعف شخصان مندرجان تحت
 مهية متما وتان بالشخص وهذا يوجب التعاوت على المهية المذكورة
 قلنا الدليل مفروض في المهية النوعية والحاصل ان الاشد انما
 على شئ لا يشمل عليه الاضعف فهذا الشئ ان كان من قبيل الفصول
 فيلزم اختلاف وان كان من قبيل الشخص فلا يكون ذلك من
 قبيل العارض بعد تحصيل المهية والالم يكن المعروف من نفسه مشككا
 بل بحسب هذا العارض بل يكون من قبيل دخول الاجزاء المتعدية
 فح لا يكون مشككا غاية امره انه يسمى اشدا واضعفا ولا تخرج
 ومن ههنا ظهر لك عدم جواز التشكيك في الطبيعية الجفسيه ايضا
 فان كثرة الصدق على ما عرفت اما بالاختلال الى الافراد والكثيرة والو
 ليس من التشكيك كما عرفت ايضا او باختلال عارض فكله حسب

كثرة صدق الحكمي المشاكك فلا يكون ذاتيا ضرورة كون هذا الصدق
 باعتبار عرض امر خارج فان قلت ان الفرد الحقيقي الاسود هو
 الجسم الماخوذ بشعره السواد ولا شبهة في ان الفرد الماه بعد تحليل السواد
 العارض الى مثال الاضعف فكثرة الصدق ملازم قلت الحكم الماهي
 الافراد على ما يراه الجمهور او الطبيعية من حيث الانطباق على ما يراه
 المحققون وعلى كلا التقديرين ليس الفرد هو الماخوذ بشعره الشئ
 كيف فان وصف الموضوع قديما في وصف المحمول ولذا كانت اعم
 يقولون تساوي النائم والمستيقظ ولو كان الموضوع هو الماخوذ
 بشعره النوم كيف يقال كل نام مستيقظ فالافراد هو ما يعرضه
 النوم مطلقا لا المشروط بالنوم ومنها ما ذكره وليس المحققين
 وهو انه حيث آل النزاع الى اللفظ اذا استشرقيون يقولون ان
 نفس المهيئة اكل سواد كان الاكسيتية انخلها الى متعدد وام لا الشئ
 ينقونه باعتبار واحد وقال بعض الاعاظم لا بل النزاع مقوس
 الى الهيئة والذاتي اذا وجد في فرد واحد على وجه الشدة ففقد
 مصحح الاسراع افراد كثيرة توجد تافيه بوجود ذات متكررة فكثرة الصدق

على موضوع واحد لازم لوجود المهية على وصف الشدة وانتقاده
 انما يصح اذا لم يصح وجود ذلك قالوا شرا قية لما صححوه فلهم ان
 يصحوا صدها على فردا باصداق كثيرة والمثابينة لما نقوه فلهم ان لا يجوز
 صدق المهية او الذاتي كك أقول هذا غفول عن اصل الكلام فان
 الاشدية بمعنى كمال المهية المعبرة عند الاشراقين بمعنى ازيد
 عنها عند المشائين قال الشيخ المفصل في حكمة الاشراق بعد ما صرح
 ان الاختلاف في الشدة ليس بالفصول والابالغوارض بل قسم لثلاث
 وهو الكمالية والنقص والمهنية العقلية نعم ذوات اشتغالها التامة
 والناقصة وكلام المشائين يعني على التشكيك فان عندهم لا يكون حيوان
 اشدي حيوانية من غيره وقد حدوا الحيوان بانه جسم ذو نفس
 حاس متحرك بالارادة ثم الذي نفسه اقوى على التحريك وجواس
 اكثر لا شك ان الحساسة المتحركة فيها اقوى فيكون حيوانية
 الانسان اتم من حيوانية من قبله وضعف تركه هذا كلامه ولما لم يكن
 التفاوت من الافراد والطبائع الا بنحو من الإدراك فالاحكام
 الثابتة للافراد ثمانية للطبائع من حيث هي فاشدية هذه

الحركة على الآخر هو الكلية مهيبة فيها وكذا الزيدية هذا الخط يزيده أهمية
 كلية لا غير ولا يتصور عاقل الخار وجود التشكيك بهذا المعنى في
 الذاتيات واما بمعنى تكرار الصدق المعبر عنه المشايخ فامر آخر ولا
 ظاهر وهذا النزاع اللفظي واما قوله فوجدنا فيه الخ فبعضه ان تكرار
 الصدق حسنة كما عرفت لا يتصور الا بالاخلال الى افراد كثيرة
 والصدق عليها فان اراد ان ذلك صدق على واحد من حيث
 هو واحد بالذات فممنوع وان اراد انه صدق على الافراد المحلولة
 وبواسطة على الواحد فمسلّم لكن المشايخ لا يفتونه اذ هو في الحقيقة
 تكرار الصدق على محال متعددة كما لا يخفى فكيف يكون النزاع معقولا
 ومن ههنا ظهر لك ان التشكيك بالشدّة والضعف ان اراد منه
 المعنى الذي ذكره الاشراقيون وكذا بمعنى كثرة صدور الآثار
 على ما اشتهر من اتباع المشايخ لا يمكن ان ينكر في الذاتيات
 واما على تقدير ارجاع المشهور الى ما قاله المحقق الدواني فله شبهة
 في استبعادها في الذاتيات فانه يمكن ان يقال على هذا التقدير ان
 المختلف بالشدّة والضعف ما يكون وجوده اعم في بعض الافراد

وذن بعض هذه لا يتصور في الذات في لوجوده في الكل بلا زيادة ونقص
 وانما المشقة لبعض الافراد بمعنى تجليدها فيهم الى امثال الالضعف حتى
 يتوهم العارية العالمية وليس في الواقع العالمية فالسواد والجنس
 واحد في الافراد فينظم الدليل المذكور فاذن فالاحسن توجيحه المحقق
 واما الايراد والوارد عليه فخصها بالنقص العارض في الشكيبين
 المفروض اختلافا في عارض معين واما ذلك لا بقيام السواد ولا شدة
 باحد هما والالضعف بالافراد فيقول هذا التفاوت ان كان في نفس
 المهية السوداء وادجراها على الاول يلزم التشكيك في المهية
 وعلى الثاني في الذات وان كان في امر خارج عارض لم يكن بين
 الشكيبين العارضين بل فيما يعرضهما بهما واجاب عنه بعض
 المحققين بان السواد معنى جنسي مختلف بالنوع فالشدة ^{الضعف} و
 منه مشتركان جنسا مختلفان نوعا والافراد الواقعة فيها ^{التشكيك}
 لا بد ان يكون متحدة بالحقيقة بل المشكك انما هو مفهوم المشتق الذي هو
 الاسود بالنسبة الى معرضاتها التي هي الاجسام لكن منشأ
 اختلافه هو اختلاف مبدؤه واختلاف المبدئين بالنوع لا يستلزم

اختلاف المشتقين لك لا اشتقاقهما من المعنى المجنسي المشترك
 بينهما ولا منساقعة بالتشكيك فيه لعرضية وقية انه لما تقرر اشتقاق
 مشتق من المعنى المجنسي مع عزل النظر عن خصوصيات فكيف
 يصح القول بالتشكيك فيه اذا المبدء من حيث هو لك ليس يختلف
 اللهم الا ان يلزم بالغايا والمحليات والكثرة اختلاف المبادئ
 مطلقا لا اختلاف المشتقات ويرد عليه انه لما كان لا اختلاف
 الذاتي بين المبدء من موجبا لا اختلاف صدق المشتقين فلم
 لا يجوز ان يكون ذلك في المبدء نفسه موجبا لا اختلاف صدقه
 على صدقه على فردية والجواب عنه بان منشأ صدق المشتق
 هو قيام مبدء الاشتقاق فالصدق والصداق فيه امران
 متغايران بخلاف المبادئ فان مناط الصدق فيها هي نفسها
 فكيف تصور الاختلاف فيها مخدوش فان انحصار مناط
 الاختلاف التشكيكي في اختلاف مناط الصدق ممنوع لم لا يجوز
 ان يكون اختلاف الفصول مبدء الكثرة صدورا لا تارة والحق انه
 بهذا لا يخار وادار وعلى هذا المحقق فانه قال في حواشيه على شرح

التجريد الأبيض إذا اخذ لا بشرط شئ فهو عرضي وإذا اخذ بشرط
 شئ فهو الثوب الأبيض مثلاً وإذا اخذ بشرط لا شئ فهو العرض
 المقابل للجوهر انتهى وهذا يدل على أنه لا فرق بين المشتق من
 فيلزم صدق الاسود على السواد وهو مشكك بالنسبة إلى أفراد
 الشديدة والضعيفة فيلزم أن يكون السواد أيضاً مشككاً بالنسبة
 إلى أفرادها وهذا هو التشكيك في المهيبة ومنها ما قاله الفاضل
 ميرزا جان وهو أن قوله في الشق الثاني من الترتيد الثاني يلزم
 التشكيك في الخارج ثم لم لا يجوز أن يكون المحصة التي يحصل منه
 في فرد نفسها استندت وأريد من المحصة التي يحصل منه في فرد آخر
 بالمعنى الذي مر فالزيادة والتخايف خارجة عن المهيبة الكلية لكنها
 داخل في المحصة **أقول** والجواب عنه بأنه ليس الفرق بين
 المهيبة الكلية ومحصة الأبالا ضائفة التي هي في اللحاظ فقط فقول
 الزيادة فيها هو دخولها في المهيبة فيلزم المناسد المذكورة بعيد
 غاية البعد كيف فإن المحصة عقلية ما صرح به المحققون هو ما يكون
 التقيد داخل فيه فالشئ إنما يقع جزو المحصة ولا نسلم أن كل شئ

داخل في الكل يكون داخلًا في الجزء حتى يصح ما قال نعم يمكن الجواب
 عنه على ما عرفت فيما قيل ان التشكيك انما هو بالنسبة الى الافراد
 الحقيقية لا المحصية الاعتبارية فدخل الزيادة فيها غير منضبطة
 ومنها ما ذكره كمال المحققين في العروة الوثقى وهو من الهويات
 عندي تقريره انه لو لم يصح التشكيك في المهية لم يصح الحركة في المقولة
 اصلا ولا بد للمتحرك فيها في كل آن فرض فرد منها متغير لما في الآن
 السابق واللاحق ولا يتأتى ذلك الوجود الفرد التدريجي مما فيه الحركة
 فاذا تحرك جسم من السواد الشديد الى الضعيف وبالعكس فله فرد
 منه منقسم بحسب القسام الزمان الى نصفين بينهما شدة وضعف
 فلا بد بينهما من الاتحاد النوعي اذ لا يجوز تحليل المتصل الواحد الى مختلفات
 الحقيقية واتحاد تلك الافراد في المهية مع تفاوتها تشكيك فففيه
 في الذاتيات مع القول بالحركة تناقض بين المشايين قيل انما نسلم
 ان الفرد التدريجي منقسم الى نصفين بينهما شدة وضعف بل هو
 منقسم الى اجزاء متتقة في درجة الشدة والضعف مختلف بحسب
 الهويات وكل منها بحسب هويته مثلاً لا تنزع افراداً منه مختلفة

بحسب الشدة والضعف واما كونه منقسما الى افراد مختلفة فمنزوع
 أقول كلا فان المحققين صرحوا بان المقولة التي يتحرك فيها لها فردان
 آتية وزمانية والاول لا وجود لها لا كلا ولا لازم وجود امور غير متناهية
 محصورا بين حاضرين ولا بعضا ولا لازم الترتيب بل امر حرج واما الثاني
 فهو موجود في مجموع زمان محدود بين المبدأ والمنتهى منقسم بانقسام
 فلا يكون الشديد والضعيف الا افرادة فالمنع مكابرة محض
 منشأه سوء الفهم فافهم ولا تعجل ومنها النقض بما لا يشخص
 توضيحه ان الشخص الواحد شتم على ما لا يشتم عليه الاخر ولا على الثاني
 يلزم عدم الفرق فابن التمايز وعلى الاول فذلك داخل في المهية
 ام لا على الاول فتبائنا وعلى الثاني فالهوية تحصل بهذا العارض
 ولا شبهة في تقدم المعروض على العارض بالوجود والهوية فبذلك
 وجود الشخص قبل وجود ما به الشخص محض واجب بان المهية
 لم يشتمل على الامر الزائد ونشأ الفرق هو حصول الهويات الكثيرة
 لها في اشخاص الوجودات ولكن ان تخرمي لنفسك في السواد كما يظهر
 باو في تامل فتأمل ومنها النقض بالزمان لانهم صرحوا

بأنه يتصل واحد وله اجزاء وبعضها يتقدم على البعض بالذات فالمتقدم
 متشبهل تشبيل على ما ليس في المتأخرام لا على الثاني لم يبق الفرق فما وجه
 تقدم احد هما وتأخر الآخر وعلى الاول فذلك لا مردا دخل فيه ام لا
 على الاول متباينان فكيف الاتصال وعلى الثاني مناط التقدم
 والتأخر عارض الزمان لانفسه واجاب عنه بعض المحققين في
 حاشيته على المحاكمات بان اجزاء الزمان متساوية في الهيئة و
 لم يصف بالقبلية والبعدية المخصوصية وكذا الحدود والمفروضة فيها
 لها تخصيص زيدا بالهوية المختصة به وعمره بالهوية المختصة وكما ان
 السؤال عن اختصاص زيد بالزبدية لا معنى لذلك السؤال عن اختصاص
 الامس بالسبق على اليوم لا معنى له انتهى وفيه انما تجرى هذه في السوادنية
 باننا نقول ان الهوية السوداء انما يحصل بالسدة وكذا الهوية الاحمر
 منها انما يحصل بالضعف والكلام في انه هذه الهوية لم صارت هذه
 باطل فالحقيقة السوداء حصلت له في نحو الوجود هوية صارت بها
 شديدة وفي نحو آخر هوية اخرى فيتصف بها بالضعف من دون
 ان يشتمل على امر زايد فتأمل تنبيهه اذا انكشف عليك حال

المشايخ فاعرف ان شيخ الاشراق من الروافضيين استدل على جواز
 التشكيك في المهية بان المقدارين لا يتفاوتان لان نفس المهية المقدارية
 لا ترى ان تفاوت الخطئين الاطول والانقص انما هو بنفس المهية الخطئية
 بمعنى ان حقيقتها بنفسها دائمة في اخذ دون الآخر ولكل الكيفيات
 مثل السواد لا يتفاوت لان نفس السوادية وهذا هو التشكيك في المهية
 و اجاب عنه بعض المحققين بانه ليس زيادة مقدار كخط مثلا على الآخر
 بنفس المقدارية اذ المقدار الذي هو مهية الخطئين امر مشترك بينهما على
 السوية بل الاختلاف انما جاز من مقدار اضافي يطلو بحسب صفة
 التقصيل والمبالغة وفيه نظرون تقريره ان هذا المقدار الاضافي الذي
 جعل مناط الاختلاف اما موجود ومنقسم مع المقدار الخطئي الحقيقي فمع
 يدهي البطلان لا يكون غير المعنى الكمي فان غيره لا يكون مناطا للزيادة
 والنقصان فيلزم ان يكون في الخط خطا آخر يقل الكلام اليه وهكذا
 حتى يلزم التسلسل في الكميات الموجودة في الخارج وهو باطل
 او يكون امر متزاعي فمتشاكلا متزايدا لا يكون النفس المهية الخارجية لان
 غير ما يصلح لا تتزاعده ولا دخل له فيه فيحصل ان الكمية هي متناهية الزيادة

والنقصان بنفس المهيبة وذلك هو الموجب للشك في المهيبات
واجبت عنه باننا اضطررنا الشك الثاني لكننا لا سلم ان نشاء انتزاعه
نفس الكمية انما رتبة بل نشاء انتزاعه المهيبة مع خصوصيتها وتخصها و
لا سلم ان لا دخل لغير المعنى الكمي وان كان خصوصية وتخصه في انتزاعها
بل ما يشهد بالفهم السليم ان غير المعنى الكمي وخصوصية لا دخل له في
الانتزاع فلا يلزم التشكيك في الماهية أقول قد صرح المحققون
ان التفاوت بين الكل والجزئ إنما هو بنحو من الادراك فاذا ادرك
بالعقل كان كلياً وان ادرك بالحس والحضور كان جزئياً فالشخص
ليس امراً انضمامياً والالزم تقدم الشئ على نفسه ولا هو داخل في
ماهية الشخص والالزم كون الزايد والجر مثلاً متباينين بالحققة فلم يبق
النوع نوعاً ولا هو عارض مميز فانا نعلم ضرورة ان اعتباراً زائداً عن
غير بنفس ذاته بمعنى ان مصداق اشباع الحمل على كثيرين بنفس ذاته
فوجوده الطبيعية بعينه وجود الشخص والثابت له ثابت لها والاشارة
المصادفة عن الاشخاص صادرة عن الطبيب ليس بزيادة في الخط
الاخر هو وبادية الطبيعة التي هو المعنى الكمي والعلم كين الطبيعة بالشرط

شئ متفاوتة فما قال المنشأون باطل او ليس مما يلحق النزاع فيه ولا هم
 برهان قويم آخر ذكره بعض الاغلاط من المحققين وهو انه زيادة
 نصف الذراع على ربعة منشأها ما المهيبة او جزاها او امر خارج على
 الاول ثبت المطلوب وعلى الثاني منشأها ما ذا انما نفس هيبة
 البحر فهو الاول واما جزاها من اجزاءه فمتسل واما الخارج فلا يصلح
 لذلك لان منشأ جميع المنزعات الزائدة والناتجة يا امر واحد
 خارجي مشترك بين جميع الاجزاء المنزعة فيلزم كون الزيادة ناقصة
 والناتجة زائدة انما وجه كون احدهما زائدا والاخر ناقصا واما ان
 متعدي بان يكون بازا كل جزء من الاجزاء امر خارجي منشأ
 الانزعاع والاجزاء لا شبهة في انها غير متناهية فلا بد من تعدد ذلك
 الخارج ايضا لك فصارت غير متناهية وهو باطل لا تخصا به بين
 اصحابه من قائله ان التشكيك يهذين المعنيين يجوز في الذاتيات
 كما هو رأي الاشراقين وادلة المشائين غير تامة كما عرفت
 فاقل خاتمه لما علمت ان المشائين لا يجوزون التشكيك
 باقسامه الاربعة في الذاتيات والاشراقيون جوزوه فاعلم

بكماله

ان المتخمين ذهبوا الى الاختلاف النوعي بين المتخلفين بالمعنيين الآخرين
 اى الاشدية واللازمية واستدلوا عليه من وجهين الاول
 فبانة لو كانت الطبقات المتفاوتة في اللون كالبياض مثلا
 متحدة بالنوع فاذا فرضنا جسما ابيض مبياض شديد ثم ينزله
 من هذه المرتبة الى ادى منها بان كان قريبا من السواد يسير
 كان متحدا مع السابق بالنوع ثم اذا فرضنا ننزله عن هذه المرتبة
 الى مرتبة ادى منها نسبتها الى السابق كنسبة الى الاولى وبهذا
 اذا حفظنا هذه النسبة في جميع المراتب الى ان يصير سوادا
 صافا يكون جميع المراتب متحدة بالنوع مع البياض فيلزم
 اتحاد السواد والصرف مع البياض ههنا وفيه نظرية في
 وهو انه انما يصح ذلك اذا لم يصح انقسام الكيفيات الى غير النهائية
 وليس كذلك فان المحققين صرحوا بتساوي الكم والكيف كليهما
 في الالاتسام الى غير النهائية واذا كان كذلك فالاراد والتمسك
 في البياض مثلا مطلقا الى السواد والصرف فممنوع بل من كل وجه
 من الطرفين يمكن توهم بياضات غير تشابهية وان ارادوا ان

التناقض على سبيل التصادف ^{فصحيح} ان البياض ينفذ باليد باب
 المذكور لكن الانتهاء الى السواد ممنوع وان اراد وانه بالتنازل
 تبلغ الى السواد حيث يتوهم سوادا ثم يترقى الى حيث يبلغ سوادا
 محضاً فيلزم اتحاد السبياض النازل والسواد القريب منه
 فايضا ممنوع كما عرفت بل المراتب كلها بياض كيف فان
 اتحاد المتغايرين المختلفين باحقيقه ممنوع واما لو فهم احكام السواد
 فلا يعبايه واما ثانياً فبانه لو كان الطويل والقصير متقاربين باحقيقه فيكون
 الخط مثلثاً نوعاً والمقدار جنساً قريباً به والسطح والجسم التعديلي فنحن
 ان يصح القول بزيادة هذه السطح من ذلك الخط مثلاً اذ يكفي
 لصحة النسبة بين اثنين اشتراكهما في الجنس القريب كما يصح
 ان يقال ان الاربعة ازيد من الثلاثة انه ليس لك وفيه انما لم
 كون المقدار جنساً قريباً لم لا يجوز ان يكون جنسه هو الاستقامة
 والاشكال كما هو رأيهم لو سلمنا فلا نسلم ان السطح لا ينسب الى
 الخط بالزيادة والنقص نعم لا ينسب زيادة عده وية بل هذه النسبة
 نسبة صمية مع نسبة القطر الى الضلع والمحقق الدواني فصل فيه

فقال في محاشية القديمة ان الاعداد المختلفة بهما اسي بالزيادة
 والنقصان متخالفة بالمهنية واما لكليات المتصلة فلا وذلك لما صرحوا
 من اختلاف مراتب الاعداد باللوازم واختلاف اللوازم يدل
 على اختلاف الملزومات ولا يخفى عليك انه منقوض من جهين
 اما اولها فبان لا نسلم كون الاعداد من مقولة الكرم لانها مؤلف من
 الوحدات والوحدات ليست من مقولة اصلا ومن مقولة الكرم
 على التقديرين لا يصح القول به قولها بعد عرض الابهية الاجتماعية
 تحت مقولة الكرم اما على الثاني فلان المقولات ثمانية واتحاد ثمانية
 بالذات محال واما على الاول فكيف يدخل احاصل من اجتماعها
 مقولة اذ هو مهنية اعتبارية والمقولات هيات حقيقة على انه
 يستلزم الجمعية الذاتية اذ هو قول بالدخول بسبب عرض الابهية
 تحت الكرم هو جنس عالي وهو محال واما ثانيا فانقص بالخط مشلا
 فانهم صرحوا بخولية قطر المربع من ضلعه طول اصميا بخلاف المخطوط
 الآخر فان بعضها يكون اطول من الآخر طول واحد ويا وذلك هو
 تخالف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات والتسلسل المنفصل

متساويان والتزام كون هذه اللوازم لوازم الصفات وخص
 ولوازم الفصول المتنوعة مستدلاً بأنه لو لم يكن كذلك فنقبل الكلام
 إلى ما هي مستندة إليه فإما أن ينتهي إلى الفصول هيئت أو إلى
 العوارض المفارقة فيلزم كون اللوازم مفارقة مما لا يصحح إليه
 فإن العهد المطلق على ما صرحوا به من مطلق نوعه والداخل تحتها
 ليست إلا الاصناف والأشياء فنلزم كون اللوازم لوازم
 لها والدليل المذكور جار في الكميات المنفصلة أيضاً فالعذر
 العذر فتدبر والحمد لله على الانعام والصلوة على رسول الله
 الانعام وآله الكرام وصحابة العظام

تمام شد رساله تشكيك

موسم بالقبيل

١٤٩٩ هـ
١٤٩٩ هـ
١٤٩٩ هـ
التسجيلات
Date No. Date No.

SKED AT THE TIME



ALIGARH
MUSLIM
UNIVERSITY

-:RULES:-

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Re. 1/- per volume per day shall be charged for textbooks and 10 P. per vol. per day for general books kept overdue

